

الموقف السعودي والعربي في اجتماعات المائدة المستديرة في لندن ١٩٣٩م بشأن القضية الفلسطينية من خلال الوثائق البريطانية

د. فهد بن عبدالله السماري

أمين عام دارة الملك عبدالعزيز

يعد مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩م من الأحداث المهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ حاولت الحكومة البريطانية تقديم أحد حلولها الموالية للجانب اليهودي، ووقف العرب موقفاً متشدداً تجاه مطالب الفلسطينيين في أراضيهم وحقوقهم. وعلى الرغم من أن أحداث ذلك المؤتمر وما دار فيه أصبح معلوماً ونشرت فيه دراسات ومذكرات عدة إلا أن ما ينشر في بعض وسائل الإعلام بشأن ذلك المؤتمر غير متفق مع حقيقة تلك الأحداث. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة الأردن الأسبوعية في يوم الأحد ٥ نوفمبر ٢٠٠٠م في عددها ذي الرقم (٢٢٩) (السنة السادسة) خبراً حمل جزءاً من صورة لوثيقة بريطانية وبعنوان مثير جداً على الصفحة الأولى: "لقاءات سرية سعودية صهيونية في لندن". وجاء في هذا الخبر أن "وزارة الخارجية البريطانية نشرت محاضر الاجتماعات السرية التي عقدت بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٣٩م بين رئيس الوزراء الإسرائيلي لاحقاً دافيد بن غوريون ووزير خارجيتها

أشارت إليه الوثيقة. ويبدو أن عبارة "سري" التي كانت في أعلى الوثيقة البريطانية أوحى للذي نشر الخبر أنها سرية ولم تنشر من قبل. والحقيقة هي أن عبارة "سري" تُدوّن عادة على هذه الوثائق للحد من استعمالها في الأقسام الأخرى في وقتها فقط، ثم تتاح بعد ذلك عبر الأرشيف حال انتهاء المدة الزمنية التي تفرض على الوثائق، وهي مرور ثلاثين عامًا بعدها تكون هذه الوثائق معلنة للجميع (غير سرية).

كما أن ذلك اللقاء لم يكن هو الوحيد، وإنما كان لقاءً غير رسمي ضمن لقاءات عدة، الغرض منها استجلاب الآراء من الطرفين العربي واليهودي من أجل قيام المسؤولين البريطانيين بإعداد مذكرة لحل المسألة الفلسطينية وتقديمها للوفدين بشكل يمكن مناقشته في الاجتماعات الرسمية في مؤتمر المائدة المستديرة.

تضمنت تلك الوثيقة تفاصيل ذلك الاجتماع غير الرسمي في ٧ مارس (آذار) ١٩٣٩م الذي كان يتناول أساسًا مناقشة اقتراح الحكومة البريطانية بإنشاء دولة مستقلة في فلسطين يمثل فيها العرب واليهود حسب عدد السكان. ولتحقيق ذلك اقترحت بريطانيا وجود مدة انتقالية حتى تتأسس الدولة المستقلة، وينتهي الانتداب البريطاني. وهذا يخالف ما ذكرته الصحيفة من أن الاجتماع انتهى بعدم الممانعة بقيام دولة مستقلة في فلسطين للشعب اليهودي والاعتراف بالحقوق اليهودية الكاملة.

والحقيقة أن الذي وقف ضد اقتراح بريطانيا هذا هم اليهود أنفسهم قبل العرب؛ لأن تأسيس الدولة المستقلة في فلسطين سيكون لصالح العرب؛ لأنهم أكثر عددًا، ولهم الأفضلية في السيطرة عليها. وما تضمنته الوثيقة من رصد لمجمل النقاش الذي تم في ذلك الاجتماع غير الرسمي يدل على هذا، ولنستعرض محتوى التقرير الذي تضمنته تلك الوثيقة:

رفض وايزمان في بداية اللقاء أن يكون الاقتراح البريطاني بتأسيس دولة مستقلة في فلسطين أساساً للنقاش، وأكد على ضرورة موافقة اليهود على تأسيس مثل هذه الدولة. وطرح بن غوريون رأيه المتمثل في ضرورة التركيز على اليهود في العالم، وليس في فلسطين فقط.

أما علي ماهر باشا (ممثل مصر في الاجتماع) فقد نبه إلى أن السكان العرب الأصليين يتمتعون بالحق في أرض فلسطين أكثر من اليهود الذين لا يشكلون سوى مجتمع صغير، ودعا اليهود إلى الاعتراف بالواقع والتركيز على التفاهم مع العرب من أجل تحقيق السلام والأمن لهم ولغيرهم. وأشار علي ماهر باشا إلى أن طلب اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين ليس له جانب روعي، وإنما قومي بحت، ويمكن لهم تحقيق ذلك في مكان آخر من العالم. وردَّ شرتوك (عضو الوفد اليهودي) على ما قاله علي ماهر باشا من حيث الجذور اليهودية المزعومة في فلسطين. وأكد بن غوريون على عدم تنازل اليهود عن حقوقهم في فلسطين. وردَّ وايزمان قائلاً: إنه يقدر مرثيات علي ماهر باشا، وذكر أنه لم يتحقق له أن حضر مثل هذا الاجتماع مع مسؤولين عرب منذ لقائه بالأمير فيصل بن الحسين عام ١٩١٨م، وأنه يُثمن أهمية مثل هذه المحادثات المباشرة. وأكد وايزمان على الحق اليهودي في فلسطين خلاف ما رآه علي ماهر، وقدم دعوة له، ولمثلي المملكة العربية السعودية، والعراق لزيارة فلسطين، والاطلاع على ما يقوم به اليهود هناك.

ورفض علي ماهر باشا دعوة وايزمان، وكرر مطالبته بأن يتوقف اليهود عن تحركهم لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والحصول على ود العرب بالتفاهم معهم. وطرح بن غوريون اقتراحاً بتأسيس دولة يهودية في كامل فلسطين الغربية تتحد فدرالياً مع الدول العربية المجاورة؛ حتى لا يشعر عرب فلسطين بأنهم تحت سيطرة يهودية.

وتحدث فؤاد حمزة قائلًا: إنه على الرغم من كونه فلسطينيًا (حسب الوثيقة) فإنه يحضر هذا الاجتماع بصفته مراقبًا مستقلًا، وأيد ما رآه علي ماهر باشا، وانتقد الجانب اليهودي قائلًا: إن اليهود لم يقدموا جهداً حقيقياً للتعاون مع العرب حتى الآن. واحتج وايزمان على ما قاله فؤاد حمزة، وذكره باتفاقه مع الأمير فيصل بن الحسين، وما يقوم به اليهود في فلسطين من توظيف للعرب الفلسطينيين في مشروعاتهم ومستعمراتهم.

وما يشير إليه وايزمان من لقائه بالأمير فيصل بن الحسين واتفاقه معه هو تلك الاتفاقية التي وقعها معاً في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩١٩م، والتي نشرت ترجمتها الكاملة في كتاب جورج أنطونيوس "يقظة العرب" المنشور في عام ١٩٦٢م بترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد، والدكتور إحسان عباس (الصفحات ٥٩٢-٥٩٩). ونصت تلك الاتفاقية التي وقعها وايزمان والأمير فيصل بن الحسين على تأسيس دولة يهودية وفقاً لوعدهم بلفور المشؤوم، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وتشير الوثيقة إلى أن السيد مكدونالد ركز على نقطة الالتقاء المحتملة بين الجانبين، وهي تهدئة التحرك اليهودي نحو إنشاء وطن

قومي لهم في فلسطين، إلا أن بن غوريون أكد على مضاعفة الهجرة اليهودية وعدم التهدئة. وهنا تدخل فؤاد حمزة متسائلاً: كيف يتحقق

تحدث فؤاد حمزة قائلًا: إنه من غير المتوقع أن يناقش العرب في فلسطين مجرد التروي في حجم الهجرة

السلام في ظل هذا التحرك؟ ورأى اقتراح بن غوريون إسهاماً غير جاد في مناقشة موضوع يحتاج إلى مواجهة الحقيقة، والبحث عن حل للمشكلة.

كما تحدث فؤاد حمزة قائلًا: إنه من غير المتوقع أن يناقش العرب في فلسطين مجرد التروي في حجم الهجرة، ومطالبهم هي توقف الهجرة نهائياً.

وقال اللورد هاليفاكس: إن الانطباع الذي تولّد لديه من استماعه لهذه المناقشات هو أن هناك أملاً صغيراً محتملاً للوصول إلى اتفاق لا يتضمن استسلاماً لكلا الجانبين. واعتقد السيد مكدونالد أن المناقشات في هذا الاجتماع أظهرت أملاً في الوصول إلى اتفاق نسبته ٢٪ أو ٣٪، وأنه من الفائدة الاستمرار في مثل هذه المحادثات.

هذا أبرز ما حدث في اجتماع يوم الثلاثاء ٧ مارس (آذار) ١٩٣٩م وفقاً للوثيقة البريطانية المذكورة، فهل أشير فيه إلى وجود اتفاق على "عدم الممانعة بقيام دولة حرة مستقلة في فلسطين للشعب اليهودي والاعتراف بحقوق اليهود الكاملة غير المنقوصة"!!؟ لقد استعرضنا المناقشات التي تضمنتها الوثيقة، والتي دلت على صلابة الموقف العربي تجاه مزاعم اليهود في أرض فلسطين العربية وتجاه معنى السلام. كما تبينا موقف فؤاد حمزة الذي أشار فيه إلى معارضة آراء اليهود والتأكيد على تحقيق السلام بمفهوم العرب وليس اليهود.

وهل نتجاهل ما عبر عنه المسؤولون البريطانيون في نهاية ذلك الاجتماع من تشكيكهم في إمكانية التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود. فلقد أعلن البريطانيون أنفسهم الذين قوّموا نتائج تلك المحادثات غير الرسمية - حسب ما ورد في الوثيقة البريطانية ذاتها - أن الأمل ضعيف جداً وتصل نسبته إلى ٢٪ أو ٣٪ للوصول إلى اتفاق بين العرب واليهود في ضوء اقتراح الحكومة البريطانية بتأسيس دولة مستقلة في فلسطين!!، فالعرب رفضوا الهجرة، وطالبوا بتحديد زمن المدة الانتقالية. واليهود رفضوا تأسيس الدولة المستقلة، وطالبوا بفتح الهجرة.

ولنرجع إلى الوثائق البريطانية الأخرى والمحفوظة في أرشيف دار السجلات العامة بلندن حول الاجتماع ذاته، ونستعرض بقية الملف الذي يعكس حقيقة اجتماع يوم الثلاثاء ٧ مارس (آذار) وما نتج

عنه. فالوثائق الأخرى تشير إلى عدم نجاح اجتماع ٧ مارس (آذار) مما جعل الحكومة البريطانية تقوم بعقد اجتماعات غير رسمية أخرى مع كل جانب على حدة محاولة منها لتقريب وجهات النظر، ولكن دون جدوى.

ففي اليوم التالي لاجتماع ٧ مارس (آذار) عقدت الحكومة البريطانية اجتماعاً غير رسمي آخر مع أعضاء الوفد العربي في يوم الأربعاء ٨ مارس (آذار) في الساعة الرابعة والنصف مساءً في قصر سنت جيمس. (التقرير الخاص بهذا الاجتماع محفوظ في أرشيف السجلات العامة بلندن في الوثيقة ذات الرقم: (F.O. 371/23228/E1913/6/3).

وسأل السيد مك دونالد في هذا الاجتماع سؤالاً هو: هل سيقبل العرب في فلسطين تحديد الهجرة اليهودية في السنوات الخمس القادمة بالشكل الذي يتفق عليه، وبعد انتهاء مدة السنوات الخمس يتم مناقشة الهجرة مرة أخرى بين الأطراف المعنية؟

أجاب فؤاد حمزة بأنه من المستحيل إقناع عرب فلسطين بالاقترح خاصة إذا كان المسؤولون البريطانيون غير مستعدين لتحقيق مطلب استقلال الفلسطينيين

العرب. وقال حمزة: إن العرب في فلسطين ربما يقنعون بالموافقة على ثلاثين أو أربعين ألف مهاجر خلال تلك المدة شريطة أن يعطوا الضمان ضد الهجرة غير القانونية، وأن مطالبهم في الجانب القانوني تتحقق. ويقصد هنا بالجانب القانوني إعطاء الفلسطينيين دولتهم المستقلة في فلسطين وفق الدستور الذي يكفل للعرب كامل

FD 371/257

KCT

E 1875

14 MAR 1939

(THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT)

(For the use of United Kingdom Representatives only. NOT to be circulated to the Arab and Jewish Delegations.)

Copy No. 11

SECRET

F.O.(S.) (P) 26.

CONFERENCE OF PARLTIAMENTS

Note of Informal Conversation with Arab and Jewish Delegates.

Certain members of the Jewish Delegation and of the Delegations of Egypt, Iraq and Saudi Arabia participated in an informal discussion at St. James's Palace on Tuesday, 7th March, at 9.30 p.m. The following were present:-

| | | |
|----------------|--------------------|---------------------|
| Dr. Weizmann | Lord Halifax | Aly Maher Pasha |
| Lord Besset | Mr. MacDonald | Mustafa Hanna |
| Mr. Ben-Gurion | Lord Butler | Tamir Bey Hanna |
| Mr. Brierley | Mr. Butler | Tamir Bey Soudawati |
| | Mr. C. G. D. G. G. | |
| | Mr. Dore | |

MR. MACDONALD invited Dr. Weizmann to open the discussion.

DR. WEIZMANN referred to the suggestion of the British Delegation that the establishment of an independent Palestine State should be the objective, and that the first step towards this objective should be taken in the near future. This suggestion had not been accepted by the Jewish Delegation as a basis for discussion, but he was ready in the present informal conversation to offer his personal views on the subject. He said that he agreed that independence must come at some future date and that there must

حقوقهم. وأيد توفيق السويدي رأي فؤاد حمزة. وفي يوم الخميس ٩ مارس (آذار) ١٩٣٩م عقدت الحكومة البريطانية اجتماعاً غير رسمي آخر مع أعضاء الوفد اليهودي في قصر سنت جيمس بلندن. (التقرير الخاص بهذا الاجتماع محفوظ بأرشيف دار السجلات العامة بلندن في الوثيقة ذي الرقم : F.O. 371/23228/E1874/6/31).

ناقش الجانبان في هذا الاجتماع مسألة نشر التعليمات الرسمية المبلغة للقائد هوجارث في يناير ١٩١٨م بشأن الرد على احتجاج الشريف حسين على وعد بلفور. وأشار وايزمان إلى أن تلك التعليمات تنص على أن التقسيم كان هو الحل مع عودة اليهود إلى فلسطين والاعتراف بالوضع السياسي والاقتصادي للعرب في فلسطين. وطالب وايزمان السيد مكدونالد بتحديد موقف الوفد البريطاني تجاه إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين والمحدد في نظام الانتداب، واعترض على الاقتراح البريطاني بتحديد الهجرة في السنوات الخمس الأولى، وعدّ ذلك أمراً مفزعاً. وقال وايزمان: إن الاجتماع غير الرسمي مع الوفد العربي في ٧ مارس (آذار)، وما تحدث به علي ماهر باشا لا يدل على تغيير وجهة نظر الوفد العربي بخصوص موضوع حق العرب في إيقاف الهجرة.

كما يتضمن ملف الوثائق

البريطانية الخاصة بالموضوع ذاته وثيقة أخرى تتعلق بالتقرير الخاص

باللقاء الذي تم بين السيد

مكدونالد وفؤاد حمزة في ٣ مارس

(آذار) ١٩٣٩م والذي تضمن نقاشاً لعدد من المسائل المتعلقة

بفلسطين. (الوثيقة محفوظة في أرشيف دار السجلات العامة

بلندن في الوثيقة ذات الرقم : F.O. 371/23228/E1759/6/31).

وجاء في الوثيقة إصرار فؤاد حمزة على القول بأن بداية الحل

وجاء في الوثيقة إصرار فؤاد حمزة على القول بأن بداية الحل للسلام في المنطقة يكمن في تأسيس الدولة الفلسطينية

للسلام في المنطقة يكمن في تأسيس الدولة الفلسطينية من خلال حكومة مؤقتة تبدأ في التحضير لذلك على أن تعطى الوزارات لوزراء فلسطينيين.

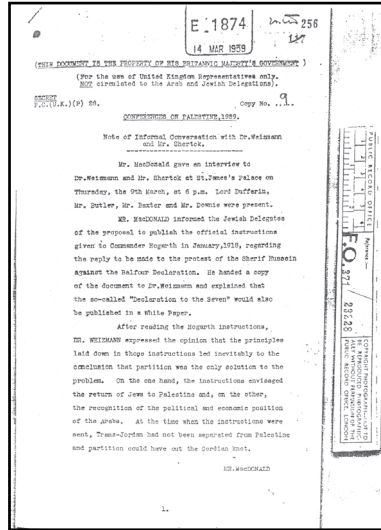
وكان الاقتراح يتمثل في تعيين وزراء عرب ويهود وفق حجم السكان الموجودين في فلسطين آنذاك، والذي كان لصالح العرب، وتشرف عليه الحكومة البريطانية حتى يتأسس.

وأوضح فؤاد حمزة أنه قابل وايزمان بناء على دعوة من السيد جيمس روتشايلد، ووجد أن طريقة تفكير وايزمان في حل المشكلة بعيدة عن الواقع من حيث موضوع الهجرة وتأسيس اتحاد عربي، وشكك في إمكانية نجاح مؤتمر المائدة المستديرة إذا لم يؤخذ في الحسبان واقع الفلسطينيين. وهذا ما حدث بالفعل؛ إذ لم يحقق المؤتمر أي نتائج أو حتى الأمل في الوصول إلى اتفاق بين الطرفين.

إذن الحقيقة هي أن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وبعد أسابيع عدة من الاجتماعات الرسمية، وغير الرسمية بين الوفدين العربي واليهودي وممثلي الحكومة

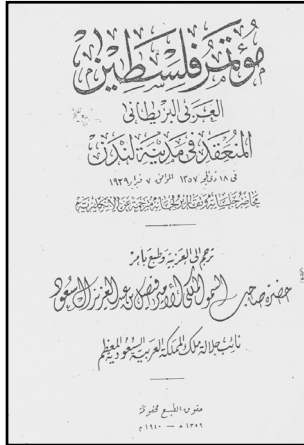
البريطانية المستضيفة انتهى إلى الفشل، وليس إلى الاتفاق على عدم الممانعة على تأسيس دولة للشعب اليهودي في فلسطين كما ذكر الخبر المنشور في صحيفة الأردن الأسبوعية.

والحقيقة الأخرى هي أن المملكة العربية السعودية كانت الدولة الرئيسة والعمود الفقري الذي عزز الموقف العربي في تلك الاجتماعات، ورفض المحاولات البريطانية لإعطاء اليهود الشرعية في أرض فلسطين. ولم يكن الموقف السعودي غامضاً أو سرياً على الإطلاق. فالأمير فيصل بن عبدالعزيز - رئيس الوفد السعودي - لم



يشارك في المحادثات غير الرسمية التي تجمع اليهود والعرب على طاولة واحدة، كما تشير إلى ذلك الوثائق البريطانية، بل شارك فؤاد حمزة بصفته الشخصية، كما نص على ذلك بنفسه في ذلك الاجتماع غير الرسمي.

ولقد أشارت الوثائق الخاصة بهذا المؤتمر إلى أن الوفود العربية رفضت الجلوس مع الوفد اليهودي على طاولة واحدة؛ وذلك جعل الحكومة البريطانية تعقد الاجتماعات الرسمية في قاعتين منفصلتين. كما لجأت الحكومة البريطانية



إلى عقد بعض الاجتماعات غير الرسمية مع الوفدين بشكل مستقل، واجتماع مشترك يضم بعض الأعضاء من الوفود العربية واليهودية، ولم يكن بينهم رئيس الوفد السعودي على الإطلاق.

والدليل المؤكد لوضوح الموقف السعودي وحقيقته المشرفة هو قيام رئيس الوفد السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز - نائب الملك في الحجاز ووزير

الخارجية آنذاك - بالأمر بترجمة الكلمات ومحاضر جلسات اللجان وتقاريرها في مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد بلندن وطبعها باللغة العربية. وقد صدر هذا الكتاب بعنوان "مؤتمر فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩م"، وذلك في عام ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، وقام بترجمته إبراهيم بن عبدالقادر المازني، وأشرف على طبعه خيرالدين الزركلي. ويقع هذا الكتاب في طبعته العربية التي طبعت بأمر الأمير فيصل بن عبدالعزيز في (٣٩١) صفحة.

هذه هي حقيقة تلك الوثيقة البريطانية التي تعلن لنا عن موقف صلب تجاه مطالب اليهود ومطامعهم.

هذه هي حقيقة موقف المملكة العربية السعودية الذي أعلن للعموم ما دار رسمياً في اجتماعات لندن، وما تحدث به العرب من مواقف قوية وملتزمة بدعم القضية الفلسطينية. ولقد أعلنت المملكة العربية السعودية بكل جلاء

عن موقفها تجاه الحل العادل، **قضية فلسطين هي قضية المسلمين جميعاً،**

وإن وعد بلفور غير ملزم للعرب على الإطلاق

لمسألة فلسطين في الكلمة التي ألقاها رئيس الوفد السعودي الأمير

فيصل بن عبدالعزيز في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٣٩م، وجاء فيها: إن

قضية فلسطين هي قضية المسلمين جميعاً، وإن وعد بلفور غير ملزم

للعرب على الإطلاق، وعلى بريطانيا الوفاء بوعددها للعرب!

وفي رسالة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى أمين الريحاني

في ٣ مارس ١٩٣٩م أثناء مشاركته

في اجتماعات مؤتمر لندن هذا أشار

إلى الجهود المبذولة في دعم القضية

الفلسطينية قائلاً: "عزيزي الأستاذ

أمين الريحاني بعد التحية ٠٠٠، قد

تأخرت عليكم بجواب كتابكم وعذري

في ذلك معلوم لديكم، ولا شك فإننا

منذ وصولنا إلى هنا لم نسترح مطلقاً

فمن اجتماع إلى آخر، ومن مقابلة

إلى مقابلة، ومن حفلة إلى حفلة

أخرى، والآن قد وصلنا إلى النقطة

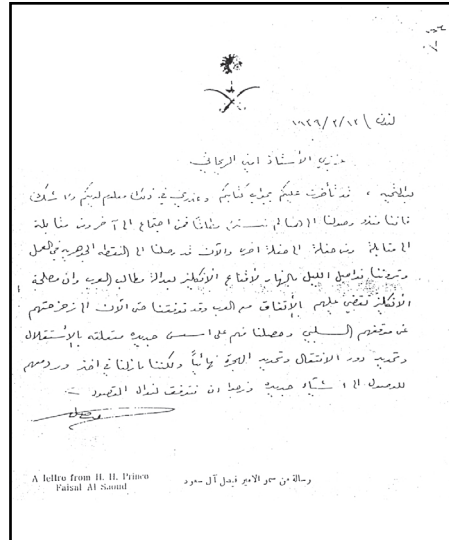
الجوهرية في العمل، وترونا نواصل

الليل بالنهار لإقناع الإنجليز بعدالة مطالب العرب، وإن مصلحة

الإنجليز تقضي عليهم الاتفاق مع العرب، وقد توفقنا حتى الآن إلى

زحزحتهم عن موقفهم السلبي، وحصلنا منهم على أسس جديدة

متعلقة بالاستقلال، وتحديد دور الانتقال، وتحديد الهجرة نهائياً،



وإننا ما زلنا في أخذ وردٍّ معهم؛ للوصول إلى أشياء جديدة، ونرجو أن نتوفق لنوال المقصود. فيصل آل سعود".

والحقيقة الأخرى من بين حقائق كثيرة جداً هي أن الملك عبدالعزيز أعطى الأمير فيصل بن عبدالعزيز عندما قرر له رئاسة وفد المملكة العربية السعودية في مؤتمر المائدة المستديرة بلندن تعليمات مهمة للتعامل مع تلك الاجتماعات. قال الملك عبدالعزيز للأمير فيصل بن عبدالعزيز: "ليس لنا غاية خاصة في الشكل المقترح للحل غير تأمين مطالب أهل فلسطين وأن تجعل تلك المطالب أساساً لتلك المفاوضات، وكل مشروع إجمالي يحوي:

أولاً: تأمين منع الهجرة اليهودية.

ثانياً: يمنع بيع الأراضي لليهود.

ثالثاً: تأمين استقلال فلسطين".

هكذا وجه الملك عبدالعزيز ابنه الأمير فيصل بأساس الموقف السعودي الذي يمكن أن يبني عليه مفاوضات مع إخوانه العرب في لندن. وأكد - رحمه الله - في كلمته هذه للأمير فيصل سبب إيضاح هذا الموقف له قائلاً: "وبالنظر لأن أبحاث المؤتمر قد تكون على عجلة وقد لا يكون هناك مجال لاستشارتنا فيما يعرض عليكم، والشيء الذي تخشون فوات المنفعة فيه أو دفع المضرة فلا بأس أن تمضوا فيه إذا كان مطابقاً لما ذكرناه لكم أعلاه". ويمكن الاطلاع على كامل نص خطاب الملك عبدالعزيز هذا الموجه إلى الأمير فيصل في كتاب خيرالدين الزركلي "شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز" الجزء ٢ الصفحات ٧٦٩-٧٧٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧م).

وتتفق تلك التوجيهات والمبادئ التي حددها الملك عبدالعزيز للموقف السعودي تجاه دعم القضية الفلسطينية مع ما ورد في العديد من الرسائل التي بعث بها الملك عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء البريطاني "نيفيل تشمبرلين"، وإلى رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية

"فرانكلين روزفلت" و "هاري ترومان" وغيرهم من المسؤولين والدبلوماسيين.

هذه هي حقيقة الموقف العربي في اجتماعات مؤتمر المائدة المستديرة في لندن من خلال الوثائق البريطانية، والذي يدل على موقف موحد تجاع المطامع الصهيونية ودعم المطالب والحقوق الفلسطينية. وجاء فشل ذلك المؤتمر بسبب صلابة الموقف العربي على الرغم من الوسائل التي قامت بها الحكومة البريطانية من خلال عقد اجتماعات غير رسمية، ومحاولة تقديم اقتراحات غير عادلة.